

المعايير البيئية ISO 14000 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الواقع، المتطلبات والتحديات

أ.د. سالم عبد العزيز	أ. عزيزي أحمد عكاشة
أستاذ التعليم العالي، بجامعة وهران 2	أستاذ مساعد قسم - أ-، بجامعة أدرار
-الجزائر-	عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري
	الافريقي -جامعة ادرار
	ahmedoukachaazizi@yahoo.fr

الملخص:

تلعب المعايير البيئية ISO 14000 دور هاماً في المؤسسات الجزائرية باعتبارها الحل المناسب لزيادة المنافسة سواء في الداخل أو الخارج، وكذلك تسهل عملية التبادل الدولي، أي تنقص العراقيل التجارية خصوصاً إذا ما تم التحكم في متطلباتها، أسسها، ومراحلها، لأنها تعتبر في بداية الأمر كحاجز لتدفق التجارة الخارجية، إلا أنها بعد التحكم فيها وبعد مرور الوقت تصبح كحافز لزيادة مبيعات المؤسسات الجزائرية سواء داخل الوطن أو خارجه، هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر كأحد الحلول للمشكلات البيئية المتزايدة ومن بينها توسع ثقب الأوزون، الضباب الدخاني، الأمطار الحامضية، الاحتباس الحراري، وهذا معناه أنها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: معايير البيئية، التنمية المستدامة، المؤسسات الاقتصادية، المنافسة، التجارة، الجزائر.

Abstract

The ISO 14000 environmental standards play an important role in the Algerian institutions as the appropriate solution to increase competition both at local and foreign market, also to facilitate the international trade operation, which reduces trade

barriers, especially if its requirements, foundations and phases were controlled; because they initially considered as barriers to the flow of international trade. However; after some time and after the control, it becomes an incentive to increase the sales both within the nation or abroad. On the other hand, The ISO 14000 environmental standards considered one of the solutions to the growing environmental problems, including the destruction of the ozone hole, the haze, the global warming, the acidic rain, smog, and the global warming, which means that this standards are factor contribute to the achievement of sustainable development.

Key words: environmental standards, sustainable development, economic institutions, competition, trade, Algeria.

مقدمة

يعتبر إنشاء وتطوير المؤسسات مهما كان نوعها أحد الحلول للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهذا بفضل نشاطها الاقتصادي الذي يحقق تنمية اقتصادية من خلال ما توفره من منتجات وخدمات تلبي احتياجات المجتمع، وكذلك تصريف الفائض إلى الخارج خصوصاً إذا كان هذا النوع من المؤسسات تنافس نظيراتها في الداخل والخارج، وهذا بفضل احترامها لمختلف المعايير ومن بينها معايير الجودة، معايير البيئية، وكذا احترامها للقوانين المختلفة التي تخص مثلاً محيطها الاقتصادي (قوانين العمل، قوانين العمالة - عدم عمالة الأطفال-...)، وفي الوقت الحالي تحقيق المنافسة يكون بفضل الالتزام بالمعايير البيئية الطوعية التي من خلالها يمكن للمؤسسات أن تقلل من التلوث البيئي وهذا معناه حماية الكون من عدة كوارث منها (توسع ثقب الأوزون، الضباب الدخاني، الأمطار الحامضية، الاحتباس الحراري...)

تطبيق المعايير البيئية يحسن من سمعة المؤسسة وصورتها وزيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة ومستهلكين جدد، وكذا زيادة كفاءة العاملين ورفع مستوى أدائهم، وتعتبر المعايير البيئية أيضاً أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، والركيزة الأساسية لزيادة قدرة تنافسية للمؤسسات وتعظيم ربحيتها، وبالتالي يمكن القول أن نشاط المؤسسات يحقق تنمية اقتصادية ومراعاة المعايير البيئية في نشاط المؤسسة يحقق تنمية مستدامة أي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية، من هنا نطرح إشكالية هذا البحث:

كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تحقق تنافسية ونجاحاً مستداماً من خلال الالتزام بمتطلبات المعايير البيئية؟

فرضيات البحث: للإجابة عن الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- الالتزام بمتطلبات المعايير البيئية يحقق تنافسية من خلال زيادة المبيعات سواء في السوق المحلية أو السوق الأجنبية.
- تطبيق المعايير البيئية يحمي البيئة من التلوث بمختلف أنواعه ويحقق تنمية مستدامة.

أهمية البحث: للمعايير البيئية أهمية بالغة من عدة جوانب منها أنها تحمي البيئة من التلوث الناتج عن المؤسسات، والذي يهدد البشرية بسبب الكوارث التي يتسبب فيها، كذلك بفضل المعايير البيئية يمكن للمؤسسات أن تزيد من مبيعاتها بسبب السمعة التي تكسبها من خلال تطبيقها لهذا النوع من المعايير.

هدف البحث: يرجع الهدف من هذا البحث هو محاولة معرفة الأسباب التي من وراء تطبيق المعايير البيئية من طرف المؤسسات الجزائرية، هل هي مفروضة عليها أم طوعية، أم الهدف منها حماية البيئة أم زيادة المبيعات أم هما معاً، وكذلك محاولة معرفة النتائج المترتبة عن تطبيق هذه المعايير.

تقسيم البحث: يتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: تعريف المعايير البيئية ISO 14000 والعوامل المؤثرة في ظهورها.

المحور الثاني: سلسلة المعايير البيئية ومتطلباتها.

المحور الثالث: واقع وتحديات تطبيق المعايير البيئية ISO 14000 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المحور الأول: تعريف المعايير البيئية ISO 14000 والعوامل المؤثرة في ظهورها.

للمعايير البيئية أهمية بالغة باعتبارها أحد الحلول للمشكلات البيئية المتزايدة، إلى أن هناك من يعتبرها فقط عائق للتبادلات الدولية خصوصاً بعض الدول النامية، إلا أن توحيد هذه المعايير يمكن القول أنها تشجع على زيادة المنافسة وتقليل الحواجز الجمركية، وتسهيل التجارة الدولية.¹

¹ يوسف حليم الطائي، محمد عاصي العجيلي، ليث علي الحكيم، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 383.

- (1) تعريف المعايير البيئية ISO 14000:** تعتبر المعايير البيئية مفهوم معاصر في منظومة آليات حماية البيئة وصيانتها. ويقصد بالمعايير البيئية درجة مدى المحافظة على جودة مكونات البيئة الطبيعية والبشرية لأي مشروع وفق لمعايير دولية قياسية موحدة. وبتعبير آخر هي "عملية قياس الأداء البيئي للمشروعات وفق المعايير البيئية" وتتجسد المعايير البيئية في ثلاثة أبعاد أساسية هي:¹
- الجودة المادية التي تتعلق بجودة مكونات البيئة المحيطة بالمشروع وجودة عناصر المشروع وآلياته من منظور بيئي.
 - الجودة السلوكية التي تتعلق بسلوك العاملين في المؤسسة أو الهيئة المعنية تجاه البيئة داخل المشروع أو خارجه.
 - الجودة التفاعلية التي تتعلق بطموحات المشروع وقدرات البيئة وإمكاناتها.

يمكن تعريف المعايير البيئية أيضا أنها عبارة عن مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية، يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المؤسسات ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء كانت ثقافية اجتماعية جغرافية.² وتهدف المعايير البيئية إلى:³

- التأكد من مدى التزام الهيئات والمؤسسات المختلفة بالقياسات البيئية الموحدة، وهي القياسات التي إذا ما تم الالتزام بها تتحقق حماية البيئة وصيانتها من ناحية، والتنمية الراشدة المستدامة من ناحية أخرى.

¹ زين الدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف، مصر، 2000، ص 105.

² نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص، 212.

³ زين الدين عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- تطوير وتنمية نظم إدارية بيئية (EME) راشدة وفاعلة للمشروعات المختلفة وهي نظم مصممة لتكون مرنة مع أي نمط من أنماط الأنشطة البشرية المختلفة.
 - تحقيق درجة عالية من التدقيق الأداء البيئي للمشروعات المختلفة لضمان عدم انحرف المشروعات عن المسار البيئي الذي حدد لها.
- 2) العوامل المؤثرة في ظهور المعايير البيئية ISO 14000.**

تعتبر العوامل الآتية أهم العوامل التي أدت إلى ظهور المعايير البيئية ISO 14000 وهي كالتالي:¹

1- تطور الوعي البيئي: تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة، وتزايد الضغط الشعبي على الأجهزة الحكومية والمؤسسات الصناعية لوقف التلوث وإصلاح التلف البيئي، مما فرض على المؤسسات الصناعية اهتماماً متزايداً بالاستجابة لهذا الضغط، وتحسين صورة المؤسسة، وإظهارها بمظهر التنظيم الوطني الحريص على مصلحة الوطن، خصوصاً وأن الضغط الآن يأخذ أشكالاً جديدةً مثل إشهار الأداء البيئي للمؤسسة في وسائل الإعلام، أو متابعته أو حتى مقاطعة منتجاتها.

2- تبني الدول تنمية اقتصادية ليس على عاتق الأجيال القادمة (التنمية المستدامة): يرجع تبني التنمية المستدامة من قبل الدول المشاركة في مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992م أحد أهم العوامل التي أدت إلى ظهور المعايير البيئية ISO 14000، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسات هي التي تحقق تنمية من خلال نشاطاتها

¹ محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة إدارة البيئة والجودة ISO 14000، ISO 9000، دار وائل، الأردن، 2002، ص 219-222.

الاقتصادية، أي أن المؤسسات عندما تبنت هذه التنمية - التنمية المستدامة - معناه أنها ساهمت في تطور أو ظهور المعايير البيئية ISO 14000 من خلال تطبيقها لهذه المعايير، وكذا تعامل مع من يطبق هذه المعايير من مختلف المتعاملين الاقتصاديين الآخرين (الزبائن، الموردون، المؤسسات المالية،...).

3- النجاح الذي حققته معايير الجودة العالمية ISO 9000: يرجع النجاح الذي حققته المعايير الدولية ISO 9000، ويتمثل هذا النجاح في تبني معظم المؤسسات سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة إلى هذا المعيار ISO 9000، وتعامل هذه المؤسسات مع المتحصلين على شهادة ISO 9000، وبالتالي يعتبر نجاح هذا المعيار من بين العوامل التي ساهمت في ظهور معيار ISO 14000 والذي يهتم بالجانب البيئي، بسبب ظهور عدة مشاكل بيئية على الصعيد الدولي.

4- ظهور معايير بيئية وطنية وإقليمية: إن تعدد المواصفات الوطنية والإقليمية مثل المواصفة الفرنسية X 3000، المواصفة البريطانية BS 7750 التي بنيت على المواصفة ISO 14000 إلى حد كبير، والتشريع الأوروبي (EMAS)، وكذا المواصفة الأيرلندية والمواصفة الإسبانية، وتهتم هذه المواصفات بأنظمة الإدارة البيئية، هذا التعدد أدى إلى عوائق تجارية بسبب عدم اشتراكها جميعاً بالمتطلبات نفسها، بل أكثر أنها تتناقض فيما بينها أحياناً، مما عجل بضرورة إيجاد مواصفة دولية تتغلب على الحواجز التجارية غير الجمركية، حيث هذه الأخيرة تحظى بقبول عالمي بما يحقق حرية التجارة الدولية، وحماية البيئة بذات الوقت، وهو سعي المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

5- تطور التشريعات البيئية الدولية: يرجع ظهور المعايير البيئية ISO 14000 كذلك إلى تطور التشريعات البيئية الدولية والتي تساعد

في القليل من التلوث وحماية البيئة، خصوصاً بعد مؤتمر ستوكهولم للبيئة عام 1972.

6- ظهور آثار بيئية ناتجة عن التلوث البيئي مثل (الاحتباس الحراري، ثقب الأوزون، الأمطار الحامضية، تغير المناخ ... إلخ): فرضت هذه الظواهر نفسها على العالم بأسره، وليس منطقة دون أخرى، وبالتالي لأن أثرها يمس العالم كله، ويرجع ظهور هذه الظواهر إلى عدم حماية البيئة، أي عدم الالتزام ببعض القوانين البيئية، وفي بعض الأحيان عدم وجود قوانين تحمي البيئة، مما أدى إلى ظهور المعايير البيئية ISO 14000 التي تحميها، وبالتالي يمكن القول أن هذه الظواهر ساعدت في ظهور هذه المعايير.

7- متطلبات سوق التصدير: يعتبر التصدير أو التجارة الخارجية أداة ربط بين الاقتصاديات العالم، إلا أن المعايير البيئية وبالأخص الاشتراطات البيئية، يراها بعض الاقتصاديين أحد المعوقات التي تقف أمام تدفق السلع والخدمات بين دول العالم، مما استوجب ظهور المعايير البيئية ISO 14000 التي توحد نظم الإدارة البيئية، ويستوجب تطبيقها على جميع المؤسسات في مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن القول أن توحد المعايير البيئية الموجودة في العالم بمختلف أنواعها (مثل البريطانية، الإنجليزية والأوروبية...)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فاعلية تطبيق هذه المواصفات متوقف على المستوى التكنولوجي ومستوى التنمية الاقتصادية في الدولة ومؤسساتها المنتجة، ويتوقع أن تطبيق نظم الإدارة البيئية سيزيد من القدرة التنافسية في السوق العالمية.

8- تبني الحكومات لهذه المعايير: تساهم الحكومات خصوصاً في الدول النامية في خفض الانبعاثات السامة بالنسبة للشركات التي لديها

أعلى كثافة في التلوث، من خلال التحفيز أو الوعي الجماعي لمختلف مؤسسات الدولة بضرورة تبني هذه الأنظمة، لأن من خلالها يمكن تقييم البيئة وتقييم كذلك نشاط مؤسساتها، ويساهم هذا الوعي في زيادة الاستثمار من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.¹

إلا أنه من المتوقع أن ينشئ الالتزام بهذه المواصفات المستحدثة حواجز جديدة في وجه التجارة الخارجية، على الأقل في المراحل الأولى من التطبيق، إذ سيواجه المنتجون تكاليف إضافية ترتبط بإجراءات حماية البيئة وإدارتها، أو بإدخال تكنولوجيات أنظف، أو إعادة تصميم المنتجات، إلا أن الدولة ومؤسساتها في حالة تهيئة نفسها وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتطبيق سلسلة المواصفات البيئية الجديدة (إيزو 14000) ستصبح في وضع تنافسي في السوق الدولية، وستستمر في قدرتها على دخول الأسواق المتقدمة بفضل تكنولوجياتها الأنظف وطرق عملها المتطورة.

المحور الثاني: سلسلة المعايير البيئية ISO 14000 ومتطلباتها.
يعتبر الهدف من معرفة وتطبيق سلسلة المعايير البيئية ISO 14000 هو تحسين الأداء، وكذا تحسين الأداء الاقتصادي، أي زيادة وفورات مالية وزيادة الإنتاجية وترشيد استهلاك الطاقة والموارد والتقليل من التلوث، بالإضافة إلى اكتساب تكنولوجيا جديدة للمؤسسة وتحسين سمعتها لدى الأطراف الخارجية، ويكون هذا بتطبيق ومعرفة مختلف المعايير التي تكون نظام الإدارة البيئية ISO 14000 وفيما يلي سلسلة المعايير البيئية ومتطلباتها.

¹ Daniel Berliner, Aseem Prakash, **Signaling Environmental Stewardship in the Shadow of Weak Governance: The Global Diffusion of ISO 14001**, Law & Society Review, Volume 47, Number 2 (2013), P P 253 - 254

1. سلسلة المعايير البيئية 14000 ISO: الإيزو 14000 هي مجموعة من المعايير البيئية الاختيارية التي تحافظ على البيئة، حيث يعتبر موضوع حماية البيئة والاهتمام بها قضية إستراتيجية ومطلباً مهماً في العالم اليوم، ويتم المحافظة على البيئة من خلال التقييم المستمر للأداء البيئي للمؤسسات بواسطة المعايير البيئية 14000 ISO، حيث لا تهتم هذه الأخيرة بالمتطلبات الأساسية لنظام الإدارة البيئية فقط، ولكنها تقدم المساعدات الإيجابية في العلاقة بين الأنشطة التجارية، المتطلبات البيئية للدولة والمهتمين بشؤون البيئة، وستعطي هذه المواصفات الفرصة للأنشطة التجارية حتى تصبح أكثر فاعلية تجاه المحافظة على البيئة، والحد من التلوث والوصول لأداء بيئي متميز يحافظ على سلامة أمن الكون.

تعتبر الأنشطة التجارية التي تقوم بها المؤسسات،* خصوصاً في مجال التصدير إذا احترمت هذه المعايير، فستصبح في وضع تنافسي أفضل في السوق الدولية، وستستمر في قدرتها على دخول الأسواق بفضل تقنياتها الأنظف.¹ ويمكن تصنيف مواصفات ISO 14000 على النحو التالي:

1 - مواصفات نظام الإدارة البيئية (Environnemental)

* أصبحت المؤسسات في الوقت الحالي هي التي تقوم بخلق التجارة الخارجية، وهذا حسب نظرية كروفرمان، وتسمى بنظرية الحديثة الحديثة التي تفسر سبب قيام التجارة الخارجية، ومبدأ هذه النظرية أن المؤسسات هي التي تقوم بالتجارة الخارجية وذلك بسبب قدرتها تلبية احتياجات الأسواق المحلية، ومناقسة نظيراتها في الأسواق الأجنبية.

¹ زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، سلسلة صوت البيئة، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، مصر، 2005، ص 292.

EMSS (Management Systems Standards): وتشتمل

على:

1-1 - المعايير ISO 14001: وتضم هذه المواصفة العناصر

الأساسية لمتطلبات الإدارة البيئية EMS، والتي بتحقيقها تحصل المؤسسة على شهادة المطابقة للمواصفات القياسية البيئية ISO 14001، ويعطي هذا المعيار للمؤسسات تنافسية.¹

1-2 - المعايير ISO 14004: هي المواصفة مكملية للأولى من

خلال تزويدها بتوجيهات عامة حول مبادئ أنظمة وتقنيات تصميم وأنظمة الإدارة البيئية، هذا المعيار لا يستخدم في الحصول على الشهادة ولكن يستعان به في عملية التطبيق.²

1-3 - المعيار ISO 14005: هذا المعيار يعطي إرشادات

وتوجيهات لجميع المؤسسات، وبصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، وذلك من أجل مساعدتها على تطبيق وتطوير وتحسين نظام الإدارة البيئية،³ وبغض النظر عن الأماكن التي توجد بها.

1-4 - المعيار ISO 14006: يقدم هذا المعيار مبادئ وتوجيهات

لمساعدة المؤسسات بمختلف أنواعها وبمختلف أحجامها.

2 - معايير التدقيق البيئي: وتشتمل بدورها على:

¹ www.environmentalmanagementsystem.com.au/iso14001-environmental-management-system.html date 21/05/2016, heure 14 :28.

² زكريا طاحون، مرجع سبق ذكره، ص ص 294 - 295.

³ www.iso14000.com.au/organosation-risk-management.html date 21/05/2016, heure 18 :09.

2-1 - المعيار ISO 14010: تقدم مبادئ عامة للتدقيق البيئي،
ويطبق على جميع أشكال التدقيق البيئي، وليس على نظام الإدارة
البيئية فقط.¹

2-2 - المعيار ISO 14011: وهو وثيقة توجيهية تستخدم لتدقيق
نظام الإدارة البيئية.²

2-3 - معيار ISO 14012: تحدد معايير ومؤهلات المدققين
البيئيين الداخليين والخارجيين، ويجب أن يتوفر فيهم على الأقل
مستوى التعليم الثانوي، وخبرة عملية وتدريب رسمي في العلوم
البيئية.³

2-4 - معيار ISO 14013: يحدد الإطار العام لكيفية إدارة برنامج
التدقيق البيئي وفقا لمعيار ISO 14011.

2-5 - معيار ISO 14014: يحدد عمليات التدقيق الأساسية، إذ أن
التدقيق البيئي يجب أن يكون له تركيز على قضايا محددة وموثقة
بوضوح.

2-6 - معيار ISO 14015: وهي مسؤولة عن التقسيم البيئي
للمنظمات والموقع.⁴

3 - معايير تقويم الأداء: وتحتوي على:

¹ محمد عبد الوهاب الغزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² زكريا طاحون، مرجع سبق ذكره، ص ص 295، 296.

³ محمد عبد الوهاب الغزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

⁴ <http://mangementmania.com/en/iso-international-organization-for-standardization date21/08/2016> H 16:52

3-1 - المعيار 14031 ISO: توفر أدوات تساعد في تقييم الأداء البيئي مثل التقييم التحليلي الذي يمكن تطبيقه على البيانات الخام أو تقييم الأداء البيئي هو بالأساس نظام فرعي من نظام الإدارة البيئية.

3-2 - المعيار 14032 ISO: يقدم المبادئ التوجيهية بشأن تقييم الأداء البيئي.¹

3-3 - معيار إدارة الغابات المستدامة: عبارة عن تقرير فني يقدم معلومات مساعدة للمؤسسات لرعاية الغابات باستخدام ISO 14004 و ISO 14001 المرتبطين بنظام الإدارة البيئية.

3-4 - معيار 14033 ISO: يقدم إرشادات وتوجيهات حول جمع وإيصال المعلومات الكمية حول البيئة.

4 - معايير تقييم المنتج: تغطي هذه المعايير مجالات تقييم دورة الحياة، الملصقات البيئية وكيفية تضمين الجوانب البيئية في مواصفات المنتج، وتشمل:

4-1 - معايير الملصقات البيئية: وتتضمن ما يلي:

4-1-1 - المعيار 14020 ISO: يستهدف توفير إرشادات حول الأهداف والمبادئ الرئيسية التي يجب اعتمادها في جميع نماذج الملصقات البيئية مثل ضرورة أن يكون الرمز البيئي صحيحاً ودقيقاً .

4-1-2 - المعيار 14021 ISO: هذا المعيار يتعلق بالمتطلبات الخاصة بالتصريحات البيئية الذاتية، وتحتوي على التأكيدات، والرموز والأشكال البيانية الخاصة بالمنتجات، كما تبين المصطلحات التي

¹ Gwen Christini, Michael Fetsko, and Chris Hendrickson, M.ASCE, **Environmental Management Systems and ISO 14001 Certification for Construction Firms**, JOURNAL OF CONSTRUCTION ENGINEERING AND MANAGEMENT, MAY/JUNE 2004, P 331.

تستعمل بالتصريحات البيئية الذاتية وشروط استعمالها، إذن فهي تقدم منهجية عامة حول كيفية تقييمها ومراجعتها.

4-1-3- المعيار ISO 14022: تحدد شروط استخدام الرموز البيئية للدلالة على التميز البيئي لمنتج ما، والتي عادةً ما تثبت في الملصقات البيئية.

4-1-4- المعيار ISO 14023: تقدم إطار ومنهجية للقيام باختيار المصطلحات والرموز البيئية والتحقق منها.

4-1-5- المعيار ISO 14024: إن الغاية من هذا المعيار هو تحديد المبادئ والبروتوكولات التي تستطيع بموجبها تصميم برنامج الملصقات وتطوير المعايير البيئية لمنتج معين، إذ تلجأ عادةً تلك البرامج إلى منح المنتجات التي تتطابق مع تلك المعايير البيئية ختماً مميزاً لكي يستدل به المستهلكون على السلعة المفضلة بيئياً.

4-1-6- المعيار ISO 14025: جاءت هذه المواصفة لتقديم المبادئ والإجراءات لتطوير الملصقات البيئية رقم 03، التي تقدم معطيات كمية حول تأثير منتج معين على البيئة، والتي تتيح للمشتري المقارنة بين المنتجات، والذي يشجع على تطوير الأداء البيئي، فهذه المواصفة تتيح للمؤسسة بناء نموذج للمعلومات حول دورة الحياة.

4-2 - المعيار ISO 1404x الخاصة بتحليل دورة الحياة:¹

4-2-1- المعايير ISO 14040: (جوان 1997) تستهدف تشجيع صانعي السياسة البيئية في المؤسسات والحكومات لتوسيع استخدام

¹ محمد عبد الوهاب الغزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

تحليل دورة الحياة خلال تقديم استعراض واضح لممارساتها وتطبيقاتها وحدودها.

4-2-2- المعيار ISO 14041: تعتبر داعمة للمواصفة الأولى، حيث تقوم بتعريف الهدف، تحليل الجرد، وتبين الدراسة لدورة الحياة.

4-2-3- المعيار ISO 14042: تزود توجيهات حول مرحلة تقييم التأثير في دورة الحياة، إذ تهتم هذه المرحلة بتقييم أهمية التأثيرات البيئية المحتملة باستخدام نتائج دورة حياة المخزون.

2. متطلبات المعيار البيئي ISO 14001: إن اعتماد المواصفة الدولية لنظام الإدارة البيئية إيزو 14001 سيحقق للمؤسسة نجاحاً مستداماً، أي تحقيق نمو اقتصادي قوي وفي الوقت ذاته يساعد على تقليص الأضرار التي تلحقها أنشطة هذه المؤسسة بالبيئة، وهو كذلك برهان على المسؤولية التي تحملها هذه المؤسسة على عاتقها، كما أنه يساعد المؤسسة في الحصول على اعتراف دولي لمطابقتها للمعايير الدولية للإدارة البيئية، ويفتح أمامها المزيد من فرص العمل، زيادة المبيعات... الخ، بالإضافة لذلك يثبت حصول المؤسسة على هذا الاعتماد على التزامها بتخفيض الهدار وإيفائها بتوقعات العملاء المتعلقة بالاستدامة، وهذا الاعتماد لهذا المعيار لا يتعلق بنوع من المؤسسات، وإنما لجميع المؤسسات باختلاف حجمها، سواء مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، وكذا بمختلف مجالات عملها سواء في الزراعة في الخدمات أو في الصناعة،¹ وتتمثل متطلبات المعيار البيئي ISO 14001 فيما يلي:

¹ www.bsigroup.com Date 28/07/2016, H:15:02

1- متطلبات عامة: وهذه المتطلبات تعتمد على نقطتين أساسيتين، ولا يمكن الاستغناء عنها، وهو الحصول على شهادة أو الاعتماد أو إنشاء هذا النظام الإداري البيئي وكذا المحافظة عليه وتطويره بشكل مستمر يساعد المؤسسة على الاستجابة للتغيرات في المتطلبات وتوقعات العملاء بشكل فعال، حيث لا يمكن ببساطة أن نضع نظاماً الإدارة البيئية ثم نتركه وننصرف عنه بشيء جديد أو عملية أخرى.¹

2- السياسة البيئية: السياسة البيئية هي الخطوط العريضة التي تنتجها الإدارة للمؤسسة عن مستلزمات المحافظة على البيئة، والتي تنشر عادة في شكل تصريح كتابي يعبر عن التزام المؤسسة وخاصة الإدارة العليا بسلسلة من الأغراض البيئية.

3- التخطيط: بعد وضع سياسة بيئية معلنة، يتم التخطيط لنظام الإدارة البيئية ويعتد على خطوات أساسية لتحديد المصادر المؤثرة على البيئة من أنشطة وخدمات ومنتجات تقدمها المؤسسة، يتضمن التخطيط المتطلبات التالية:

3-1- الجوانب البيئية: يجب على المؤسسة إنشاء وتنفيذ والمحافظة على الإجراءات لتحديد الجوانب البيئية لأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها، وكذا الجوانب البيئية التي لها، أو يمكن أن يكون لها تأثير مهم على البيئة، وتتطلب هاته الإجراءات الاستمرارية، أي تحتاج هذه الإجراءات معلومات حديثة باستمرار، ويجب على المؤسسة أن تحتفظ بهذه المعلومات، ويحدد بعض المختصين الجوانب الأساسية التي يتوجب أخذها بنظر الاعتبار (انبعاث الهواء، ضوضاء، صرف المياه، تسرب

¹ أسامة المليجي، علي عبدالعزيز علي، الأيزو 14000 نظام الإدارة البيئية، الشركة العربية للإعلام العلمي "شعاع"، مصر، 1999، ص 39.

التربة، إدارة المخلفات الصلبة، هدر المياه، المياه الثقيلة...¹.

3-2 - المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى: تلزم المعايير البيئية المؤسسة بوضع وإدامة والمحافظة على إجراءات تحدد المتطلبات القانونية التي تخضع لها المؤسسة، والمتعلقة بالجوانب البيئية لأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها.

3-3 - الغايات والأهداف: تلزم المعايير البيئية المؤسسة بوضع وتنفيذ والمحافظة على الأهداف والغايات البيئية بصورة موثقة عند الوظائف والمستويات المختلفة كافة، مع الأخذ بنظر الاهتمام الجوانب البيئية المهمة والخيارات التقنية والمتطلبات المالية والتشغيلية، ومتطلبات الأعمال، وآراء الأطراف المستفيدة، كما يستلزم الأمر أن تكون الأهداف والغايات البيئية قابلة للقياس، متفقة مع السياسة البيئية، بما في ذلك الالتزام بالحد من التلوث، والتحسين المستمر، والمتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى التي تخضع لها المؤسسة لتطبيق الأهداف والغايات البيئية.² كما ينبغي أن تراجع وتعديل برامج نظام الإدارة البيئية دورياً بشكل منتظم لتعكس التغييرات الحاصلة في أهداف وغايات المؤسسة مع ضرورة وجود نظام يوضح جلياً التقدم الحاصل في تحقيقها.

3-4 - برنامج الإدارة البيئية: إن ابتكار واستخدام برنامج أو برامج هذا العنصر الحاكم في التنفيذ الناجح في منظومة الإدارة البيئية، ويتعين أن

¹ أنظر إلى:

- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص ص 276، 277.

- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، 2012، ص ص 230، 231.

² www.hrdiscussion.com date 28/07/2016, H 17 :37

يشرح البرنامج كيفية بلوغ أهداف المؤسسة متضمناً جداول زمنية، ومسؤولية الأفراد لتنفيذ سياسة البيئة للمؤسسة.¹

4 - التنفيذ والتشغيل: تمثل مرحلة التنفيذ والتشغيل المرحلة الأساسية من مراحل نظام الإدارة البيئية، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الاشتراطات والمتطلبات الإلزامية، ومن بينها وجود أشخاص مؤهلين ومدربين، وإجراءات موثقة، واتصالات واضحة، فضلاً عن ضرورة ضبط الوثائق والعمليات، والاستعداد للطوارئ، ويتطلب التنفيذ والتشغيل متطلبات فرعية وهي:

4-1- الموارد والأدوار، المسؤولية والصلاحيات: ينبغي على المؤسسة توفير الموارد الضرورية عند وضع وتنفيذ والمحافظة على تحسين نظام الإدارة البيئية، ويتطلب من الإدارة العليا توفير الموارد (البشرية، الخبرات المتخصصة، المالية) اللازمة لتنفيذ ومراقبة نظام إدارة البيئة.

4-2- الكفاءة والتدريب والتوعية: يجب على المؤسسة ضمان مستوى مناسب من الكفاءة والتدريب والتوعية، التعليم والتأهيل والخبرة لأي شخص أو أشخاص يؤدون المهام نيابة عنها أو لصالحها، والذين يحدثون تأثيراً أو تأثيرات بيئية مهمة، كما يفترض عليها الاحتفاظ بسجلات توثق ذلك، كما يستلزم من المؤسسة تحديد الاحتياجات التدريبية، كذلك تحديد مستوى الأهلية، الخبرة والتدريب الضروري لتأمين قدرة الأفراد، ولا سيما المسؤولين على وظائف الإدارة البيئية على تنفيذ مهامهم بالكفاءة المطلوبة.²

¹ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النجار، مرجع سبق ذكره، ص 278.

² www.hrdiscussion.com date 28/07/2016, H 17:46

3.4. الاتصالات: ينبغي على المؤسسة إتباع طريقة مناسبة لنقل المعلومات بشأن الجوانب البيئية، مع تحديد الاتصالات الداخلية بين المستويات والوظائف المختلفة، كذلك استلام وتوثيق والاستجابة للاتصالات من الأطراف الخارجية المستفيدة.

4-4- التوثيق: يشتمل التوثيق وصفاً للعناصر الأساسية للنظام وتفاعلاتها ويختلف توثيق نظام الإدارة البيئية من مؤسسة إلى أخرى اعتماداً على حجم، نوع، أنشطة، منتجات المؤسسة وكذلك تعقيد العمليات وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ويمكن أن تكون تلك العمليات موثقة ورقياً أو إلكترونياً، ومن المطلوب أن تكون هناك آلية سهلة في الوصول لتلك الوثائق ومعرفة المسؤول عنها وهذا لهدف¹:

- وصف العناصر الرئيسية لنظام الإدارة البيئية.

- الوثائق التي تصف متطلبات نظام إدارة البيئة.

4-5- ضبط الوثائق: يتعين على المؤسسة وفقاً للمعيار البيئي أن تنشئ وتصور إجراءات واضحة لضبط جميع وثائق نظام الإدارة البيئية.

4-6- ضبط العمليات: تقوم المؤسسة بتحديد أنشطة والتي لها علاقة بالموثرات البيئية الواضحة التي تم تحديدها وفقاً للسياسة البيئية ولأهداف والغايات البيئية للمؤسسة وتقوم المؤسسة بتخطيط هذه الأنشطة ويشمل ذلك المتابعة والصيانة وذلك للتأكد من إن هذه الأنشطة قد تم القيام بها وفقاً لمعايير بيئية محددة².

4-7- الاستعداد والاستجابة للطوارئ: يتعين على المؤسسة إستناداً

¹ أنظر إلى: - العزاوي عبدالله حكمة التقار، مرجع سبق ذكره، ص 283.

- خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 237.

² نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2003، ص 208.

للمعيار البيئي أن تكون على أهبة الاستعداد للاستجابة للظروف الطارئة والناجمة عن الحرائق أو الانبعاثات ...، ومنع أو تقليل الآثار البيئية الناتجة عن هذه الظروف.

5. الفحص والإجراءات التصحيحية: تعتبر من المتطلبات الأساسية لنظام إدارة البيئة، حيث يتم فحص المتطلبات الفرعية التالية:

5-1- الرصد والقياس: لفحص وتطبيق الإجراءات التصحيحية يتطلب قياس ومراقبة وتقييم الأداء البيئي وفق أسس منتظمة، وعلى المؤسسة أن تقوم بعمل إجراء موثق وعلى فترات منتظمة وذلك للقيام بمراقبة وقياس الخصائص المميزة لعملياتها وأنشطتها والتي يمكن أن تكون لها آثار واضحة على البيئة.¹

5-2- تقييم المطابقة: على المؤسسة القيام بعملية تقييم مدى مطابقة المتطلبات البيئية ISO 14001 مع نظام إدارتها البيئية.

5-3- عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية والوقائية: يتوجب على المؤسسة أن تكون جاهزة لتصحيح أي مشكلة تبرز ومنع تكرارها بمعالجة الأسباب الرئيسية لظهورها وعليها أيضا وضع إجراءات والمحافظة عليها لتحديد مسؤوليات التعامل مع عدم المطابقة، وإزالة الحالات الواقعية المسببة لها، واتخاذ الإجراءات لتصحيح الموقف ومنع تكراره.²

5-4- السجلات: يستلزم على المؤسسة وضع والمحافظة على السجلات البيئية،³ لتحديد فيما إذا كانت عمليات نظام الإدارة البيئية

¹ صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية منهجيته -

تقنياته - استدامته ISO 14001 Plus، سلسلة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، دار الفكر العربي،

الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 239.

² خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره ص 241.

³ www.hrdiscussion.com date 01/08/2016 H 10:07

مطابقة للمتطلبات أم لا، كما يستوجب منها تحديد وتعريف وتخزين هذه السجلات والمحافظة عليها من أجل تأمين دليل موضوعي، على أن تكون تلك السجلات مجازة أو محفوظة بطريقة يسهل الوصول إليها دون تعريضها للتلف أو الفقدان، مع تحديد وتسجيل فترة صلاحيتها.

5-5- مراجعة نظام الإدارة البيئية: يعتبر تدقيق نظام البيئة عملية تحقيق نمطية يقوم بها فريق تدقيق داخلي أم خارجي، وهذا لمعرفة ما إذا كان نظام الإدارة البيئية:¹

- يتطابق مع الترتيبات إدارة البيئة المخططة.

- قد تم تطبيقه والمحافظة عليه بصورة صحيحة.

6- مراجعة الإدارية والتحسين: تمثل مراجعة الإدارة والتحسين الخطوة النهائية الأساسية في نظام الإدارة البيئي والمتطلبات الأساسية وتتضمن المراجعة والتحسين الآتي:²

6-1- مراجعة: حيث تلزم المواصفة المؤسسة بضرورة مراجعة الإدارة العليا للنظام على فترات تحددها للتأكد من استمرار ملاءمته وكفايته وفعالته.

6-2- التحسين المستمر: يتجسد التحسين المستمر عن طريق التقييم المستمر للأداء البيئي لنظام الإدارة البيئية مقابل السياسة البيئية والأهداف والغايات.

يمكن أن تعلن المؤسسة التزامها ذاتياً بامتثالها إلى مواصفات الأيزو 14001، أو يمكن مراجعة عملياتها والحصول على شهادة لنفس

¹ <https://qsemfiles.wordpress.com/> date 01/08/2016 H 09:56

² رجاء جاسم محمد، نظام الإدارة البيئية وفق متطلبات المواصفة الدولية (ISO 14004) وإمكانية تطبيقه "دراسة حالة في مصنع المأمون (الزيوت النباتية)"، ص 171. تصفح الموقع التالي: www.iasj.net/iasj?fumc date 01/08/2016 H 17:38

المواصفات، وتشير عملية منح الشهادة إلى أن المؤسسة لديها سياسة بيئية متناسقة، ولكن دون تمثيل لمستوى الأداء البيئي، وبحكم كون المواصفات البيئية في الدول النامية أقل منها في الدول المتقدمة، فيشير الحصول على شهادة نظام الإدارة البيئية إلى أن المؤسسة تمثل للقوانين، ولكنها لن تكشف أن المواصفات البيئية التي تمت ملاحظتها ليست على نفس المستوى المرتفع كما في الدول المتقدمة، ورغم فوائد ومزايا مواصفات سلاسل الإيزو، قد تجد الدول النامية صعوبة أكبر في التنفيذ، حيث قد لا تتوفر المؤسسات في الدول النامية الموارد اللازمة للحصول على الشهادة، أو قد لا توجد البيئة الأساسية الضرورية للحصول على الشهادة، بالإضافة إلى ذلك تماماً كما قد يعطي تنفيذ نظام الإدارة البيئية للمؤسسات ميزة تنافسية، فهذه المؤسسات في الدول النامية التي لا تستطيع تحمل تكلفة الحصول على الشهادة، قد تجد نفسها محرومة من الميزة التنافسية في السوق.¹

المحور الثالث: واقع وتحديات تطبيق المعايير البيئية ISO 14000 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

هذا العنصر يتناول تطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة ISO 14000، والتحديات التي تواجهها.

1- واقع المعايير البيئية ISO 14000 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تحقق تنافسية سواء في أسواقها المحلية أو الأسواق الأجنبية وهذا يكون باحترامها للمعايير

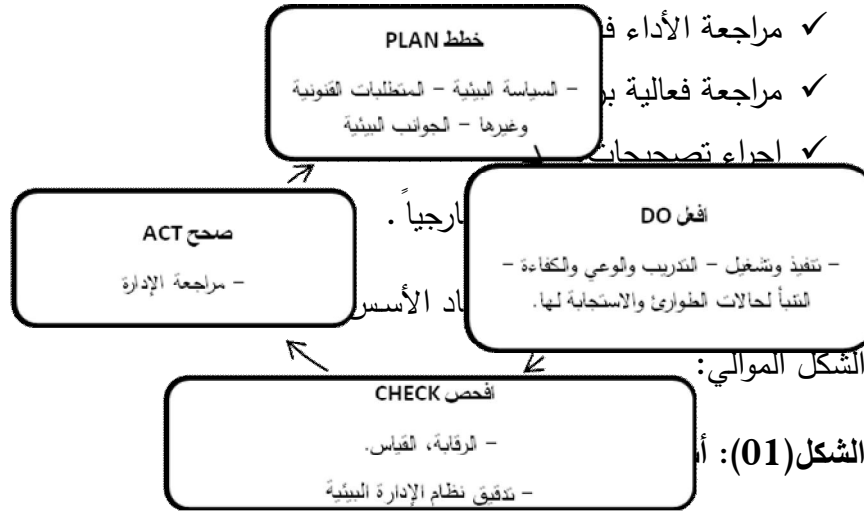
¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التعاون فيما بلدان الجنوب في الإدارة البيئية، قطاع البترول والغاز العربي، ص 23.

البيئية، والملحق يظهر لنا بعض الدول التي تحصلت مؤسساتها على شهادة ISO 14000.

من خلال الملحق نلاحظ أن المؤسسات الجزائرية ومنذ ظهور هذه المعيار البيئي وذلك سنة 1996 وإلى غاية 2003 لم تحصل أي مؤسسة على هذه الشهادة، ومقارنة مثلاً مع المؤسسات المصرية والتي منذ نشأة هذا المعيار وهي تندمج تدريجياً للحصول على هذه الشهادة، وهذا بسبب أنها تسعى إلى زيادة تنافسياتها ودخولها للمنظمة العالمية للتجارة كدليل على هذا، عكس بالنسبة للجزائر إلى حد الوقت لم تدخل للمنظمة العالمية للتجارة، وهذه المقارنة يمكن أن نسقطها على دول أخرى مثل تونس، المغرب، قطر... الخ، هذا من جهة ومن جهة أخرى من خلال الملاحظة يمكن القول أن الحصول على شهادة ISO 14000 يعتبر أحد المعايير التي يمكن أن نقيس بها قوة اقتصاد دول معينة فمثلاً الإمارات العربية المتحدة عدد المؤسسات المتحصلة على هذه الشهادة فيها هو 1398 في سنة 2014، وهو ما يدل على أن مؤسساتها منفتحة على الخارج بصفة كبيرة، ونفس الشيء ينطبق على بعض الدول الأخرى مثل إيطاليا، الصين، اليابان... الخ. وحتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من الوصول إلى تنافسية يجب عليها الحصول على شهادة ISO 14000 ويكون ذلك بإتباع المراحل التالية:¹

¹Bo Chen, ISO 14001, EMAS, OR BS 8555: AN ASSESSMENT OF THE ENVIRONMENTAL MANAGEMENT SYSTEMS FOR UK BUSINESSES, Thesis presented in part-fulfilment of the degree of Master of Science in accordance with the regulations of the University of East Anglia, 2004, P16.

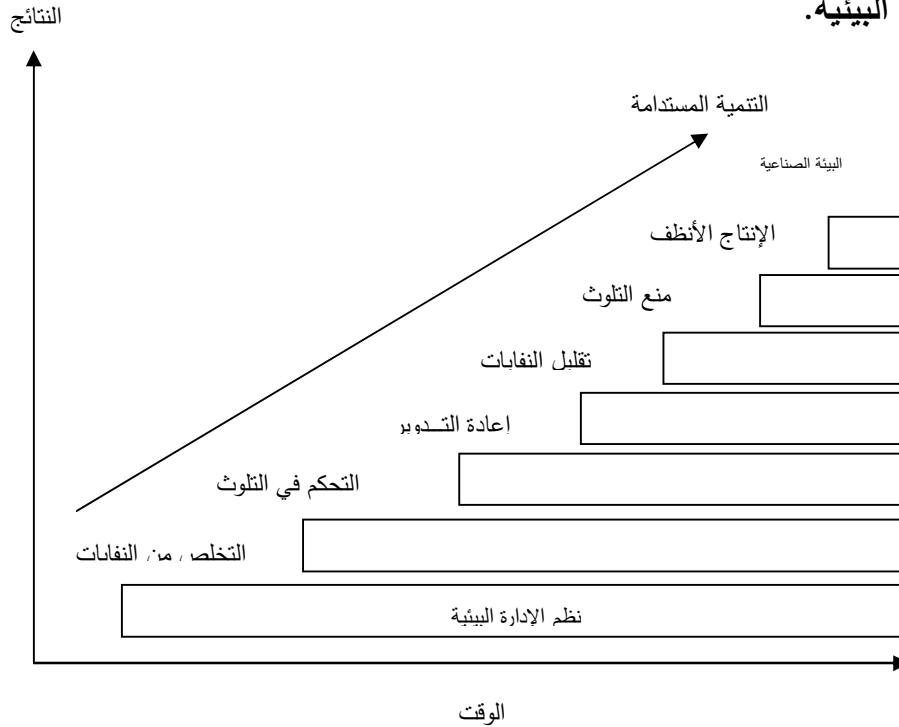
- ✓ الالتزام التنظيمي للإدارة البيئية.
- ✓ اعتماد سياسة بيئية.
- ✓ مراجعة/ التدقيق الآثار البيئية.
- ✓ مراجعة.
- ✓ السياسات البيئية.
- ✓ تنفيذ برنامج التدريب البيئي.
- ✓ توزيع المسؤوليات البيئية.
- ✓ تحديد الغايات والأهداف البيئية.
- ✓ تطوير خطة عمل لتحقيق الغايات والأهداف البيئية.
- ✓ التحكم في العمليات.



Source: FRANCIS SHINE GBEDEMAH, **ENVIRONMENTAL MANAGEMENT SYSTEM (ISO 14001) CERTIFICATION IN MANUFACTURING COMPANIES IN GHANA: PROSPECTS AND CHALLENGES**, A thesis submitted to the Lund University in partial fulfillment of the requirements for the award of the Master of Science (MSc) degree in International Environmental Science, 2004, P22.

هذه الأسس تمكن المؤسسات الجزائرية من تحقيق عدة فوائد ومن بينها تحقيق تنمية مستدامة للبلد، وهذا رغم بعض التكاليف إلا أن فائدة هذا المعيار تغطي هذه التكاليف وذلك مع مرور الوقت والالتزام بالمعايير البيئية والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل(02): تحقيق تنمية مستدامة من خلال الالتزام بالمعايير البيئية.



Source: Burton Hamner, **What is the Relationship Among Cleaner Production, Pollution Prevention, Waste Minimization and ISO 14000?**, Paper for presentation at The 1st Asian Conference on Cleaner Production in the Chemical Industry Taipei, Taiwan December 9-10, 1996, P 02.

- 2- **تحديات تطبيق المعايير البيئية ISO 14000 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:** أما عن التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في هذا المجال، تتمثل في التزامها بتطبيق متطلبات المعايير البيئية ISO 14000 وهذا من أجل تحقيق مايلي:¹
- تحقيق الإنتاج الأنظف حتى يتوافق مع المعايير البيئية المحلية والعالمية.
 - تحسين علاقتها مع جهات معينة مثل الحكومة، الجماعات المحلية، المستوردين، وكالات...
 - خفض الحواجز التجارية.
 - اكتساب ميزة نسبية في مجال تصريف المنتجات، فعندها يمكن تلبية احتياجات الأسواق المحلية والوصول إلى الأسواق الأجنبية.²
 - تحقيق الصورة العامة للمؤسسة والتي تعكس مؤسسة صديقة للبيئة، حيث أن ذلك من أهم العوامل لقبول المؤسسة في الأسواق

¹ أنظر إلى:

- نادية حمدي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 126.

- Gwen Christini, Michael Fetsko, and Chris Hendrickson, M.ASCE, **Environmental Management Systems and ISO 14001 Certification for Construction Firms**, JOURNAL OF CONSTRUCTION ENGINEERING AND MANAGEMENT, MAY/JUNE 2004, P P 330-331

² MAGALI A.DELMAS, **BARRIERS AND INCETIVES TO THE ADOPTION OF ISO 14001 BY FIRMS IN THE UNITED STATES**, Duke Environmental Law & Policy Forum, Volume XI Fall 2000, Number 1, P28.

- العالمية، وبالتالي زيادة صادرات الدول التي مؤسساتها تحترم هذه المعايير.
- مواجهة المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية التي تضع أوزاناً معيارية عالية لمنتجاتها (صديقة البيئة).
- تضمن الاعتبارات البيئية عند اتخاذ أي قرار إنتاجي - تسويقي - تمويلي - تطويري.
- خفض تكلفة الإنتاج والتسويق، والتغلب على مشكلة زيادة مخلفات الإنتاج الضارة والأنشطة الملوثة للبيئة، سواء في مرحلة الإنتاج أو التخزين أو التسويق.
- تحمل المؤسسة لمسؤولياتها الاجتماعية من نشر الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع.
- المعايير البيئية تعد بمثابة وسيلة ضغط لخلق وتحفيز الابتكار للتغلب على الجمود الذي يصيب العلاقة بين الاقتصاد والبيئة.¹
- انخفاض الأعباء المالية التي تقوم المؤسسة بتحملها نتيجة إتباعها سياسات رد الفعل مثل: العلاج، التنظيف، الغرامات التي تدفع عند خرق القوانين والتشريعات، أي ضمان الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية مما يقلل مخاطر الغرامات واحتمال التقاضي.²

¹ كمال كاظم جواد الشمري، كاظم أحمد البطاط، توفيق عباس المسعودي، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 196.

² بلحمير براهيم، قندوز طارق، مدخل إلى التسويق الأخضر، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 45.

- مساهمة في معالجة مشكلة الإحتباس الحراري، وثقب الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة، من خلال توفيرها الأسس الداعمة لتلك الجهود.

أن هذه المعايير قد تحقق مكاسب على مستوى المشاريع الصديقة للبيئة، حيث قد يتم خلق سوق جديدة أو نمو الأسواق القائمة للسلع والخدمات التي تنتج بالأساليب الجديدة وكذلك للسلع والخدمات الرأسمالية الوسيطة الملائمة للبيئة، وقد قدرت هيئة التمويل الدولية أن السوق الدولية للسلع والخدمات البيئية ربما تضاعف من 300 مليار دولار أمريكي في أوائل الستينيات إلى حوالي 600 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2000،¹ وبالتالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تهتم بهذه المعايير، حتى تندمج في الاقتصاد العالمي.

الخاتمة:

تلعب المعايير البيئية دوراً مهماً في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لأنها تمس جميع المتعاملين مع المؤسسة، سواء كان هذا المتعاملون في السوق المحلية أو السوق الأجنبية، فالمتعاملون مع المؤسسة في السوق المحلية يجدون الالتزام الذي تقوم به المؤسسة بتطبيقها المعايير البيئية ISO 14000 أن هناك منتجات تلبي حاجياتهم وزيادة على هذا أنها تطابق المنتجات الأجنبية التي تحترم

¹ أنظر إلى: - السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص 85.

- ديب كمال، منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 109.

المعايير البيئية، وكذا أنها لا تؤثر على بيئتهم، وأنها توعي المستهلكين باستهلاك منتجات ليس لها آثار بيئية سواء على المدى القصير أو المدى البعيد، وهذا حتى يتسنى للأجيال المستقبلية العيش في بيئة نظيفة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تطبيق هذا المعايير معناه وبطريقة غير مباشرة يمكن القول أن المؤسسة أنها تطبق القوانين المنصوص عليها والمفروضة عليها، مثلاً جمع نفايات ووضعها في الأماكن المخصصة لها، إذاً أنها تقوم بما هو مفروض عليها من خلال هذا المعايير التي هي اختيارية وطوعية وليست إجبارية على هذه المؤسسة، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن هذا المعايير رغم بعض التكاليف التي تتحملها المؤسسة وهي ليس مفروضة عليها من خلال تطبيقها للمعايير البيئية، إلا أنها تعطي وبعد مرور السنوات نتائج إيجابية وزيادة مردودية المؤسسة من خلال السمعة والشهرة التي تكتسبها هذه المعايير، وتكتسب هذه الشهرة كذلك من خلال ندوات تحسيسية للمجتمع بصفة عامة بضرورة حماية البيئة، وبالتالي أنها تكسب أسواق أخرى وزيادة مبيعاتها لهذا المجتمع بسبب تحسين صورتها له.

أما المتعاملون مع المؤسسات في الأسواق الأجنبية بفضل المعايير البيئية يمكن زيادة مبيعاتها في هذه الأسواق بسبب أن هناك علامة بيئية على هذا المنتج، العلامة البيئية تزيد من المبيعات أكثر من علامة منتج المؤسسة، والعنصر الأساسي الذي يميز التعامل مع الأسواق الأجنبية هو الاستفادة من نقل التكنولوجيا من المؤسسات الأجنبية إلى المؤسسات المحلية من خلال الالتزام بهذه المعايير، والنقطة الأخيرة التي تميز التعامل مع الأسواق الأجنبية احترام المعايير البيئية والحصول على علامة البيئية ISO 14000 معناه حصول

المؤسسة على تأشيرة تمكن من المرور إلى السوق الأجنبية بدون عراقيل
جمركية أو على الأقل نقص من العراقيل الإدارية.

أما النتائج المستخلصة تتمثل في مايلي:

- تطبيق متطلبات المعايير البيئية ISO 14000 من قبل
المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة بدل
تنمية اقتصادية، وهذا معناه منع التلوث، إعادة تدوير النفايات
والتخلص منها بطرق حديثة، الحصول على الإنتاج الأنظف.
- مقارنة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع نظيراتها في الدول
الأخرى مثل مصر، المغرب، الصين...، أنها لم تصل إلى المستوى
المطلوب والتمثل في حصولها على شهادة ISO 14000، مما يؤثر
على تنافسيتها في الأسواق المحلية والأسواق الدولية.
- للوصول إلى الأسواق الأجنبية يجب على المؤسسات
الاقتصادية وفي كل دول العالم الالتزام بالمتطلبات المعايير البيئية
ISO 14000، وهذا لمواجهة التحديات المصاحبة لتحرير التجارة
الدولية.

المراجع:

1. أسامة المليجي، علي عبدالعزيز علي، الأيزو 14000 نظام الإدارة
البيئية، الشركة العربية للإعلام العلمي "شعاع"، مصر، 1999.

2. السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 1994.
3. بلحمير براهيم، قندوز طارق، مدخل إلى التسويق الأخضر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
4. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، 2012.
5. زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، سلسلة صوت البيئة، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، مصر، 2005.
6. زين الدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف، مصر، 2000.
7. ديب كمال، منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
8. صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية منهجيته-تقنياته-استدامته ISO 14001 Plus، سلسلة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2006.
9. كمال كاظم جواد الشمري، كاظم أحمد البطاط، توفيق عباس المسعودي، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016..
10. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

11. نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2003.
12. محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة إدارة البيئة والجودة ISO 14000، ISO 9000، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
13. يوسف حجيم الطائي، محمد عاصي العجيلي، ليث علي الحكيم، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
14. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التعاون فيما بلدان الجنوب في الإدارة البيئية، قطاع البترول والغاز العربي.
15. Aseem Prakash, **Voluntary Programs Reduce Pollution? Examining ISO 14001's Effectiveness across Countries**, The Policy Studies Journal, Vol. 41, No. 2, 2013.
16. MAGALI A.DELMAS, **BARRIERS AND INCETIVES TO THE ADOPTION OF ISO 14001 BY FIRMS IN THE UNITED STATES**, Duke Environmental Law & Policy Forum, Volume XI Fall 2000, Number 1.
17. Burton Hamner, **What is the Relationship Among Cleaner Production, Pollution Prevention, Waste Minimization and ISO 14000?** , Paper for presentation at The 1st Asian Conference on Cleaner Production in the Chemical Industry Taipei, Taiwan December 9-10, 1996.
18. Gwen Christini, Michael Fetsko, and Chris Hendrickson, M.ASCE, **Environmental Management Systems and ISO 14001 Certification for Construction Firms**, JOURNAL OF CONSTRUCTION ENGINEERING AND MANAGEMENT, MAY/JUNE 2004.
19. Daniel Berliner, Aseem Prakash, **Signaling Environmental Stewardship in the Shadow of Weak Governance: The Global Diffusion of ISO 14001**, Law & Society Review, Volume 47, Number 2, (2013)
20. Bo Chen, **ISO 14001, EMAS, OR BS 8555: AN ASSESSMENT OF THE ENVIRONMENTAL MANAGEMENT SYSTEMS FOR UK BUSINESSES**,

Thesis presented in part-fulfillment of the degree of Master of Science in accordance with the regulations of the University of East Anglia, 2004.

21. FRANCIS SHINE GBEDEMAH, **ENVIRONMENTAL MANAGEMENT SYSTEM (ISO 14001) CERTIFICATION IN MANUFACTURING COMPANIES IN GHANA: PROSPECTS AND CHALLENGES**, A thesis submitted to the Lund University in partial fulfillment of the requirements for the award of the Master of Science (MSc) degree in International Environmental Science, 2004.

22. www.bsigroup.com

23. www.hrdiscussion.com

24. www.hrdiscussion.com

25. www.iasj.net/iasj?fumc

26. <https://qsemfiles.wordpress.com/>

27. <http://mangementmania.com/en/iso-international-organization-for-standardization>

28. www.environmentalmanagementsystem.com.au/iso14001-environmental-management-system.html

29. <http://www.iso.org/iso/home/standards/certification/isosurvey.htm?certificate=ISO%209001&countrycode=AF>

30. www.iso14000.com.au/organosation-risk-management.html

31. www.iso.org/home/store/catalogue_tc/catalogue_tc_browse.htm?commid=54808

الملاحق:

الملحق الموالي يبين عدد المؤسسات التي تحصلت على شهادة ISO

14000 في بعض الدول خلال الفترة (1999-2014).

الدول	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
بعض دول العربية أفريقيا	Algeria						3	6	6
	Egypt	35	78	100	101	195	289	354	379
	Tunisia	1	3	7	13	18	30	30	50
	Morocco	1	4	6	11	6	21	26	37
	Qatar	1	1	1	1		9	3	11
	United Arab Emirates	36	48	49	92	104	87	161	172
بعض دول أفريقيا غير العربية	South Africa	82	126	169	264	378	393	540	485
	Nigeria		1	5	4	8	11	8	18
بعض دول أوروبا	France	462	710	1092	1467	2344	2955	3289	3047
	Italy	243	521	1295	2153	3066	4785	7080	9825
	Turkey	66	91	91	135	240	338	918	1423
دول أمريكا الشمالية	Canada	276	475	801	1064	1274	1492	1636	1679
	USA	636	1042	1645	2620	3553	4759	5061	5585
بعض دول أمريكا الجنوبية	Argentina	84	114	175	249	286	408	454	862
	Brazil	165	330	350	900	1008	1800	2061	2447
بعض دول الآسيوية غير العربية	China	222	510	1085	2803	5064	8862	12683	18842
	Japan	3015	5556	8123	10620	13416	19584	23466	22593

الدول	السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
-------	---------	------	------	------	------	------	------	------	------

بعض دول أفريقيا	Algeria	17	24	37	86	66	88	101	104
	Egypt	306	410	347	495	526	593	833	817
	Tunisia	67	102	135	88	68	80	198	143
	Morocco	39	35	49	63	38	45	92	133
	Qatar	18	45	46	87	84	154	232	214
	United Arab Emirates	235	856	735	658	783	882	1119	1398
بعض دول أفريقيا غير العربية	South Africa	530	752	757	815	857	938	894	929
	Nigeria	18	22	40	22	29	44	48	60
	France	3476	3482	4678	5251	7771	7094	7940	8306
بعض دول أوروبا	Italy	12057	12922	14542	17064	17418	19615	24618	27178
	Turkey	1402	1911	2337	1648	1297	1602	1733	2300
بعض دول أمريكا الشمالية	Canada	1066	1388	1221	1087	1635	1778	1775	2101
	USA	5462	4974	5225	4407	4957	5699	6071	6586
بعض دول أمريكا الجنوبية	Argentina	1011	1163	676	860	784	1268	1308	1341
	Brazil	1872	1428	1186	3391	3517	3300	3695	3222
بعض دول الآسيو	China	30489	39195	55316	69784	81993	91573	104735	117758
	Japan	27955	35573	39556	34852	30397	27774	23723	23753

المصدر:

<http://www.iso.org/iso/home/standards/certification/isosurvey.htm?certificate=ISO%209001&countrycode=AF> date 01/08/2016 H 16:30